ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵍⵎⴰⵏ
ⴰⵙⵏⵜⵉⵔ ⵏ ⵉⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية

الثلاثاء 31 أكتوبر 2017

العدد 526

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....13

أشغال اللجان الدائمة.....14

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.....15

أنشطة الرئاسة/العلاقات الخارجية.....16

أيام وندوات دراسية.....25

أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية.....26

العلاقات بين مجلسي البرلمان.....28

▪ اجتماع رقم 2017/38

ليوم الاثنين 30 أكتوبر 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين اجتماعه الأسبوعي يوم الاثنين 30 أكتوبر 2017 برئاسة رئيس المجلس السيد حكيم بن شماش.

وقد تضمن جدول الأعمال النقط التالية:

1. الموافقة على محضر اجتماع المكتب السابق؛
2. درجة تنفيذ قرارات المكتب؛
3. عرض تقني يقدمه أطر الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين حول الإشكالات المتعلقة بمراجعة نظام المعاشات لفائدة السادة المستشارين.
4. حصيلة الحضور والغياب خلال جلسة الأسئلة الشفهية للأسبوع المنصرم (الحضور: 92،الاعتذارات : 5).
5. خلاصات اجتماع لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان المنعقدة بتاريخ 23 أكتوبر 2017.
6. طلب فريق التجمع الوطني للأحرار ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تمديد أجل وضع المقترحات على مسودة مشروع النظام الداخلي لمجلس المستشارين علما بأن آخر أجل هو يوم الاثنين 30 أكتوبر 2017.
7. العلاقة مع المؤسسات الدستورية:

7.1- مشروع طلب رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الإستراتيجية المندمجة للشباب.

7.2 – توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

8. التشريع:

8.1 - إيداع رئيس الحكومة لمشروع قانون رقم 47.16 يوافق بموجبه على البروتوكول الموقع بالرباط في 4 يونيو2016 المتعلق بمراجعة الاتفاقية العامة للضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، الموقعة بالرباط في 14 فبراير 1972، كما تمت مراجعتها وتوقيعها في 30 سبتمبر 1996 و24 يونيو 2002 وعلى الملحق الموقع بالرباط في 4 يونيو 2016 المتعلق بمراجعة التوافق الإداري بتاريخ 3 نوفمبر 1972 بشأن كيفية تطبيق الاتفاقية العامة للضمان الاجتماعي بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة، كما تمت مراجعته بالتوافقات الإدارية الموقعة بالرباط في 30 سبتمبر 1996 و22 يونيو 2000 و24 يونيو 2002.

8.2- رسالة من الوزير المنتدب المكلف بالعلاقات مع البرلمان يؤكد فيها استعداد الحكومة لبرمجة أربع مقترحات قوانين.

8.3- طلب مجموعة من الفرق البرلمانية بالمجلس تنظيم يوم دراسي حول مشروع قانون رقم 13.103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

8.4 - إخبار بتوصل مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون المالية رقم 68.17 للسنة المالية 2018؛
2. مشروع قانون رقم 41.16 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية؛
3. مشروع قانون رقم 16.17 يوافق بموجبه على الاتفاق في مجال النقل البحري، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛
4. مشروع قانون رقم 42.17 يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ للمركز الدولي لتطبيق الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (إسيريد)، الموقع بباريس في 10 ديسمبر 2015؛
5. مشروع قانون رقم 80.16 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع ببروكسيل في 14 يوليو 2016 بين المملكة المغربية ومملكة الأراضي المنخفضة؛
6. مشروع قانون رقم 44.17 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لأفريقيا 50 – تمويل المشاريع وأفريقيا 50 - تنمية المشاريع، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015؛
7. مشروع قانون رقم 18.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في ميدان البحث العلمي والتكنولوجي، الموقع بالرباط في 8 سبتمبر 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية اليونانية؛

8. مشروع قانون رقم 31.17 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون بشأن الأمن الداخلي، الموقع بلشبونة في 20 أبريل 2015 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛

9. مشروع قانون رقم 28.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في ميدان تسليم المجرمين، الموقعة بموسكو في 15 مارس 2016 بين المملكة المغربية وروسيا الاتحادية؛

10. مشروع قانون رقم 46.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات النفط والغاز والكهرباء والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة في المملكة المغربية ووزارة الطاقة والصناعة في دولة قطر؛

11. مشروع قانون رقم 43.16 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر؛

12. مشروع قانون رقم 45.17 يوافق بموجبه على الاتفاق بين المملكة المغربية وأفريقيا 50 (أفريقيا 50- تمويل المشاريع وأفريقيا 50 – تنمية المشاريع) بشأن إنشاء المقر الاجتماعي لأفريقيا 50 فوق تراب المملكة المغربية، الموقع بالدار البيضاء في 29 يوليو 2015؛

13. مشروع قانون رقم 52.17 بنسخ القانون رقم 17.88 المتعلق بإثبات مدة الصلاحية بالمصبرات وشبه المصبرات والمشروبات المعلبة المخصصة لاستهلاك الإنسان أو الحيوانات.

9. أشغال اللجان الدائمة:

9.1- برنامج اجتماعات اللجان الدائمة.

10. الأسئلة الشفهية:

10.1 - جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2017:

- جدول الأعمال؛
- رئاسة الجلسة؛
- أمانة الجلسة؛

10.2 - جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 07 نونبر 2017:

- رئاسة الجلسة؛
- أمانة الجلسة.

10.3- المحاور المقترحة من الفريق الاشتراكي والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي وفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل ومجموعة العمل التقدمي للجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة. (بنك محين للأسئلة الشهرية).

11. العلاقات الخارجية والشراكة والتعاون:

11.1- طلب فريق التجمع الوطني للأحرار لعقد جلسة عمومية طارئة لمناقشة تصريحات وزير الخارجية الجزائري.

11.2- طلب الفريق الاستقلالي لعقد اجتماع للجنة الخارجية على إثر تصريحات وزير الخارجية الجزائري.

11.3 - دعوة موجهة لمجلس المستشارين من المدن والحكومات المحلية المتحدة بإفريقيا لحضور الورشة الوطنية لدعم البعد الاقتصادي في مجال اللاتمركز بالمغرب يوم الخميس 02 نونبر 2017 بالرباط.

11.4 - إخبار بانتخاب السيد Tony RAFUL مرشح كتلة الوسط رئيسا لبرلمان أمريكا الوسطى يوم 23 أكتوبر 2017.

11.5 - إخبار من البنك الدولي باعتزام المديرة الرئيسية المكلفة بالحكامة بالبنك الدولي تقديم النتائج الرئيسية للتقرير الدوري حول التنمية بالعالم 2017 يوم الاثنين 13 نونبر 2017 بالبرلمان المغربي بحضور البرلمانيين وممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

11.6 - رغبة وزير خارجية السورينام إجراء مباحثات من السيد رئيس مجلس المستشارين خلال زيارته لبلادنا يومي 02 و 03 نونبر 2017 .

11.7 - إخبار من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بأسماء النواب البرلمانيين أعضاء (فريق الصحراء الغربية) الذين يعتزمون زيارة الأقاليم الجنوبية ابتداء من يوم 27 أكتوبر 2017 .

11.8 - رسالة جوابية من رئيس الجمعية الوطنية للسنغال حول دعوة السيد رئيس مجلس المستشارين للاجتماع التأسيسي للمنتدى البرلماني لدول إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

11.9 – انتداب فريق الاصالة و المعاصرة للمستشارة نجاة كمير للمشاركة في القمة العالمية للنساء السياسيات الرائدات بريكيافيك **ما بين 28 و30 نونبر 2017.**

11.10 – احتضان البرلمان المغربي للاجتماع الثاني للشبكة البرلمانية فرع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

11.11 - اعتذار المستشار السيد عبد العالي حامي الدين عن حضور أشغال الاجتماع البرلماني الافريقي التشاوري يوم الجمعة 27 أكتوبر 2017 .

11.12 - دعوة المستشارين السادة **الحو المربوح ومحمد العلمي وعمر مورو** للمشاركة في أشغال الندوة التي ستنظمها الجمعية البرلمانية لحوض البحر الأبيض المتوسط حول : **"إنعاش التعاون الجهوي من أجل هجرات إنسانية لحوض البحر الأبيض"** التوسط والتي ستحتضنها **فاليتا – مالطا يومي 16 و 17 نونبر 2017 .**

11.13 - دعوة المستشار السيد **الحو المربوح** لحضور الاجتماع 33 لمكتب الجمعية البرلمانية لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي سيعقد **بفاليتا – مالطا يوم 15 نونبر 2017 .**

11.14 - تقرير وتوصيات الدورة 42 للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان .

11.15 - محضر اجتماعات الدورة 70 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي التي انعقدت بالرباط **يومي 20 و 21 يوليوز 2017 .**

11.16 - مشروع الميزانية العامة للاتحاد البرلماني الإفريقي برسم سنة 2018 .

12. شؤون تنظيمية:

12.1 - طلب مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التسجيل الكامل لوقائع اجتماعي المكتب ل 10 يوليوز و 8 غشت 2017 .

13. شؤون إدارية:

13.5- ملتمس جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفات وموظفي مجلس المستشارين الرفع من المنحة السنوية المخصصة للجمعية.

13.6 – وضعية الموظفين المكلفين بالبروتوكول بمجلس المستشارين.

13.3 – البطاقة المهنية لموظفي المجلس الموضوعين رهن الإشارة.

14. مختلفات:

14.1 - طلب الجامعة المغربية للشعر باستضافة الوفد الرسمي للشعراء والأدباء المشاركين في الدورة الخامسة للمهرجان الدولي للدبلوماسية الثقافية والشعر الإنساني يوم الجمعة 24 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا.

14.2 - طلب جمعية مولاي علي الشريف للثقافة والتراث بتوفير الدعم اللوجيستيكي لاستقبال وفد أمريكا اللاتينية المشارك في قافلة المسيرة الخضراء بمجلس المستشارين يوم 14 نونبر 2017 .

اجتماع رقم 2017/37

ليوم الاثنين 23 أكتوبر 2017

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم **الاثنين 23 أكتوبر 2017** اجتماعه الأسبوعي برئاسة رئيس مجلس المستشارين **السيد عبد الحكيم بنشماش**، وحضور الأعضاء السادة:

- عبد الصمد قيوح : الخليفة الأول للرئيس؛
- حميد كوسكوس : الخليفة الثالث للرئيس؛
- نائلة مية التازي : الخليفة الخامس للرئيس؛
- العربي المحرشي : محاسب المجلس؛
- رشيد المنياري : محاسب المجلس؛
- عبد الوهاب بلفقيه : محاسب المجلس؛
- محمد عدال : أمين المجلس؛
- أحمد تويزي : أمين المجلس.

فيما اعتذر عن الحضور كل من السادة:

- عبد الالاه الحلوطي : الخليفة الثاني للرئيس؛
- عبد القادر سلامة : الخليفة الرابع للرئيس؛
- أحمد لخريف : أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ شؤون تنظيمية:

← **قرار** رقم **2017/37/1 بالموافقة** على اعتماد مشروع برنامج العمل السنوي الذي يتفاعل من خلاله المجلس مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية باعتباره إطارا للعمل.

← **قرار** رقم **2017/37/2 بتضمين** جدول أعمال المكتب القادم نقطة تتعلق بتقديم مسؤولي الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين لعرض أمام المكتب قصد بسط السيناريوهات المحتملة لمراجعة حسابات نظام المعاشات لفائدة السادة المستشارين.

← **قرار** رقم **2017/37/3 بتعميم** حصيلة مجلس المستشارين خلال السنة التشريعية 2016-2017 على مجموع مكونات المجلس عبر أقراص مدمجة ونشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس.

← **قرار** رقم **2017/37/4 بالموافقة** على طبع الحصيلة التشريعية والرقابية في خدمة أهداف التنمية المستدامة/2016-2017 المنجز من طرف مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية بمجلس المستشارين وتوزيعها على السادة أعضاء المكتب والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات والسادة رؤساء اللجان.

❖ التشريع:

← **قرار** رقم **2017/37/5 بإحالة** مقترحات القوانين تقدم بها فريق التجمع الوطني للأحرار على الحكومة قصد إبداء الرأي قبل عرضها على أنظار اللجان المختصة. **ويتعلق الأمر بـ :**

- مقترح قانون يرمي الى تغيير وتتميم مقتضيات المادتين **269** و **270** من القانون رقم **65.99** المتعلق بمدونة الشغل؛
- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم الفصول **223** و **224** و **242** من مدونة الجمارك والضرائب غير المباشرة المصادق عليها بمقتضى الظهير الشريف المعتبر بمثابة قانون رقم **1.77.339** الصادر بتاريخ **09** أكتوبر **1977** الموافق ل **25** شوال **1397** ؛
- مقترح قانون يغير ويتمم القانون رقم **72.14** المحدد بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم **1.16.110** بتاريخ **16** ذي القعدة **1437** **(20 غشت 2016)** ؛

- مقترح قانون يقضي بتعديل الفصول **3**،**21** ،**22** ، **24** و 41 من الظهير الشريف رقم **1.58.376** الصادر في **3** جمادى الأولى **1378** الموافق ل **15** نونبر **1958** بتنظيم حق تأسيس الجمعيات.

❖ **الأسئلة الشفهية:**

← **قرار** رقم **2017/37/6** **بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء **24** أكتوبر **2017** التي سيرأسها الخليفة الأول للرئيس السيد عبد الصمد قيوح والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

❖ **الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة:**

← **قرار** رقم **2017/37/7** باعتماد محورين أساسيين للجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة والتي حدد تاريخها مبدئيا **يوم 14 نونبر 2017** مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية التي ستقتصر على سؤال واحد عن كل فريق.

ويتحدد محورا هذه الجلسة في:

- **سياسة الحكومة في مجال تعبئة الرصيد العقاري للدولة لفائدة الاستثمار، ومعالجة الإشكالات المرتبطة بالأراضي السلالية، أراضي الجموع ونزع الملكية.**

- **سياسة الحكومة في تنزيل اللاتركيز الإداري لمواكبة ورش الجهوية المتقدمة.**

❖ **الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية:**

← **قرار** رقم **2017/37/8** **بإحداث** مجموعة موضوعاتية جديدة سيتم اختيار موضوعها وتحديد هيكلها فيما بعد، بالموازاة مع عمل المجموعة الموضوعاتية الأولى المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية المقبلة الخاصة بتقييم السياسات العمومية حول المرفق العمومي قد أنهت أشغالها.

❖ **اللجان الدائمة:**

← **قرار** رقم **2017/37/9** **بالموافقة** على الدعوة التي وجهها وزير الاقتصاد والمالية لأعضاء لجنة المالية بالمجلس لحضور أشغال اللقاء التواصلي حول إعادة قراءة المدونة العامة للضرائب يوم الأربعاء 25 أكتوبر 2017 بمقر البرلمان.

← **قرار** رقم **2017/37/10** **بتوجيه** مراسلة لرئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من أجل برمجة دراسة مشاريع القوانين المودعة لدى اللجنة.

❖ العلاقات الخارجية والشراكة والتعاون:

← **قرار** رقم **2017/37/11** **بالموافقة** على تنظيم لقاء عمل بين خبير البنك الدولي السيد دافيد لو المختص في تقديم العرائض والملتمسات مع بعض أعضاء المكتب وأطر مديرية التشريع.

←**قرار** رقم **2017/37/12** **بعرض** موضوع احتضان البرلمان المغربي لاجتماع الشبكة البرلمانية لمحاربة السيدا ومرض السل وحمى المستنقعات أواخر شهر نونبر القادم على أنظار لجنة التنسيق مع مجلس النواب قصد اتخاذ موقف موحد.

←**قرار** رقم **2017/37/13** **بإسناد** النظر إلى السيد رئيس لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية في موضوع تعيين ممثلين اثنين عن اللجنة للمشاركة ضمن الوفد المغربي في الدورة 23 لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ التي ستعقد ببون من 6 إلى 17 نونبر 2017 .

❖ شؤون إدارية:

← **قرار** رقم **2017/37/14** **بتأجيل** النظر في المواضيع المدرجة ضمن محور الشؤون الإدارية إلى اجتماع المكتب اللاحق.

❖ الأنشطة الإشعاعية للمجلس:

← **قرار** رقم **2017/37/15** **بالموافقة** على الأوراق التقنية حول الورشات الموضوعاتية التحضيرية للملتقى البرلماني للجهات الذي سيعقده المجلس **يومي 25 و 26 أكتوبر 2017**.

❖ مختلفات:

← **قرار** رقم **2017/37/16** **بالموافقة على طلب** مؤسسة كونراد أدناور بعقد طاولة مستديرة **يوم 17 نونبر 2017** حول الإستراتيجية المغربية المتعلقة بالهجرة بمقر مجلس المستشارين.

مواضيع للمتابعة

- متابعة المناقشة التفاعلية للسادة أعضاء المكتب مع مضامين الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية ذات الصلة بالعمل البرلماني.

قضايا للإطلاع

❖ شؤون تنظيمية:

- حصيلة حضور السيدات والسادة أعضاء المجلس لجلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة خلال الأسبوع المنصرم(86 مستشارا، و 12 معتذرا).
- أنشطة مجلس المستشارين خلال الأسبوع الجاري وما يترتب عنها من تكليفات.

❖ علاقة المجلس مع المؤسسات الدستورية:

- **طلب** المحكمة الدستورية لإبداء الرأي في المواد المعدلة من النظام الداخلي لمجلس النواب (9 مواد)؛
- **صدور** التقرير السنوي لمؤسسة وسيط المملكة برسم سنة 2016.

❖ التشريع:

- **الاجتماع** التنسيقي للسيدة والسادة أعضاء المكتب مع السيدات والسادة رؤساء الفرق ومنسقي المجموعات ورؤساء اللجان الدائمة بالمجلس، المقرر عقده يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2017 مباشرة بعد الجلسة العامة المشتركة لمجلسي البرلمان المخصصة لتقديم مشروع القانون المالي السنوي.
- **مشاريع** ومقترحات القوانين قيد الدرس أمام مجلس المستشارين.
- **تذكير** بالجلسة المشتركة لمجلسي البرلمان قصد الاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول مشروع قانون المالية برسم سنة 2018، المزمع عقدها يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2017 على الساعة الخامسة مساء.

❖ أشغال اللجان:

- **برنامج** اجتماعات اللجان الدائمة.

جلسة عمومية مشتركة لتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2018 .

عقد البرلمان بمجلسيه يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2017 جلسة عمومية مشتركة برئاسة السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين، بحضور رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني وعدد من أعضاء الحكومة.

وقد خصصت هذه الجلسة لتقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2018 من طرف وزير الاقتصاد والمالية السيد محمد بوسعيد الذي ألقى بالمناسبة عرضا تطرق فيه للمضامين الكبرى لهذا المشروع.

وقد أكد السيد الوزير في عرضه على حرص الحكومة الأكيد على التفاعل السريع مع التوجيهات الملكية السامية من خلال إصرارها على أن تجعل من هذا المشروع منطلقا للتجاوب مع الانشغالات اليومية للمواطنين وتلبية مطالبهم المستعجلة والملحة، من خلال الانكباب السريع على معالجة كل مظاهر الخصاص الاجتماعي وتقليص الفوارق الفئوية والمجالية.

وكذا عبر اتخاذ التدابير الكفيلة بإعادة الثقة وتجاوز مناخ الانتظارية لدى الفاعلين الاقتصاديين وتباطؤ وتيرة الاستثمار الخاص، كنتيجة موضوعية لتداخل مجموعة من العوائق والمعيقات التي أثرت على الثقة لدى الفاعلين الخواص، والمتعلقة أساسا بأداء الإدارة والتحفيز الجبائي وصعوبة التمويل وآجال الأداء وضعف تنافسية الاقتصاد الوطني وميكانيزمات سوق الشغل.

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 25 أكتوبر 2017 قدم خلاله السيد وزير الاقتصاد والمالية عرضا حول خلاصة الدراسة المتعلقة بإعادة قراءة المدونة العامة للضرائب.

وحسب وثيقة وزعت خلال هذا اللقاء، الذي حضره أعضاء لجنتي المالية بمجلسي النواب والمستشارين، فإن هذه الدراسة تأتي في سياق توضيح النصوص المبهمة وتحسين صياغة تلك التي تتسم بالتعقيد وتبسيط وإعادة بنية المدونة بطريقة معقلنة.

ويتوخى المشروع، الذي تم إنجازه في إطار تشاركي بين المديرية العامة للضرائب وممثلين عن الهيئات المهتمة بالشأن الضريبي، دراسة وإجراء مسح شامل للنصوص الضريبية قصد الوقوف على مكامن الغموض والإبهام، وذلك عبر توضيح المقتضيات التي تطرح صعوبات على مستوى التطبيق، وحذف النصوص المتجاوزة أو الفقرات المنسوخة وتحسين وصياغة عدد من المقتضيات تفاديا للغموض وإعادة هيكلة بعض المواد وإعادة تركيبة النصوص الضريبية، وترتيب الفقرات بغية الحصول على مدونة منسجمة ومهيكلة بانتظام.

وتشمل التغييرات المقترحة للرفع من جودة ونجاعة المدونة العامة للضرائب، توفير الضمانات القانونية بتكريس التطبيق السليم أو المنبثق عن اجتهادات قضائية، وتوضيح الأحكام الملتبسة التي تثير صعوبات في التطبيق، والتخفيف من التراكيب الثقيلة والصياغات المعقدة، وتوحيد الصياغات المتباينة، والاعتماد في التصميم الجديد للمدونة على ترتيب المقتضيات وفق تسلسل منطقي، وفهم النص الجبائي فهما صحيحا يستند على انسجام أحكامه وحسن هيكلته.

- **لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية**

❖ الثلاثاء 31 أكتوبر 2017 بعد جلسة الأسئلة الشفوية / قاعة عكاشة:

← دراسة المشاريع التالية:

- مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية.
- مشروع قانون رقم 84.13 يقضي بإحداث مؤسسة الأعمال الاجتماعية للأشغال العمومية.
- مشروع قانون رقم 103.14 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية .

- **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان**

❖ الثلاثاء 31 أكتوبر 2017 بعد انتهاء الجلسة العامة.

← اجتماعا يخصص لمواصلة دراسة مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء.

- **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية**

❖ الأربعاء 1 نونبر 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال :

← دراسة موضوع "الإستراتيجية الوطنية للشباب".

← الاستماع إلى عرض السيد الوزير حول مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

❖ الأربعاء 8 نونبر 2017 على الساعة العاشرة صباحا:

← الشروع في دراسة مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي.

رئيس مجلس المستشارين يدعو في اللقاء التشاوري البرلماني الإفريقي حول المناخ إلى الترافع من أجل إفريقيا ومصالح شعوبها.

شارك رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش في أشغال اللقاء التشاوري البرلماني الإفريقي حول المناخ الذي احتضنه البرلمان المغربي يوم الجمعة 27 أكتوبر 2017 .

وأكد السيد الرئيس ، خلال افتتاح هذا اللقاء الذي نظم حول موضوع "المناخ والتنمية المستدامة من الاتفاقيات إلى العمل.. رؤية البرلمانيين الأفارقة"، أن انخراط البرلمان المغربي في المسعى العالمي نحو عدالة مناخية، يتماهى تمام التماهي مع غايات فلسفة ومقاربات صاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي ما فتئ يؤكد، ويعمل، على إعادة الاعتبار للتموقع الجيوسياسي المغاربي والعربي والإفريقي على الساحة الدولية.

وبعد أن رصد في كلمته مجموعة من المؤشرات المقلقة التي يعاني منها العالم من الناحية المناخية استنادا إلى الدراسات البيئية المتخصصة وتقارير الوكالات التابعة للأمم المتحدة، اقترح رئيس مجلس المستشارين خطة عملية تقوم على ما يلي:

- القيام بحملة ترافعية بتنسيق مع الاتحادات البرلمانية المماثلة بغية الاعتراف بالبرلمانات كفاعل رسمي في المفاوضات المتعلقة بإعمال السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى إعمال اتفاق باريس؛

- العمل على أن تدمج الأطراف المعنية في منطقتنا الإفريقية وبشكل حازم الانشغالات المرتبطة بالتغيرات المناخية في السياسات والاستراتيجيات والبرامج والممارسات في مجال النماذج التنموية ولاسيما ذات الصلة بالتحمل العرضاني لآثار التغيرات المناخية بشأنها كي نقدم المثال المحتذى والقيمة المضافة عالميا؛

- الحث على التسريع باستكمال مجهود المساهمات المحددة الوطنية ببلداننا للمرحلة ما قبل 2020؛

- استثمار واستلهام مقتضيات الخطة البرلمانية بشأن ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية، والتي تم اعتمادها عقب الندوة الدولية التي سبق تنظيمها من قبل مجلس المستشارين المغربي،وكذا مضامين "إعلان مراكش"الذي اعتمدته البرلمانات الإفريقية المشاركة في اجتماعها المنعقد على هامش فعاليات مؤتمر الأطراف -كوب22- شهر نونبر المنصرم، في وضع خطة برلمانية إفريقية حول العدالة المناخية؛

- الاستمرار ورفع وثيرة عقد لقاءات إفريقية دورية لتتبع برامج مكافحة التغيرات المناخية وحشد الدعم المالي والمعرفي والقدرات البشرية والمادية لاستشراف الحد من العوامل المسببة للتغيرات المناخية؛

- زيادة مستوى الوعي لدى صانعي القرارات والفاعلين بالمجتمع المدني والمواطنين بوجه عام إزاء درجة التدهور البيئي وآثاره وتداعياته؛

- تطوير أنظمة الوقاية من تدهور البيئة وتخفيف آثاره من خلال تحسين الأطر التنظيمية وتعزيز تدخلات المكلفين بإنفاذ القوانين ذات العلاقة؛

- تثمين وخلق حوافز إيجابية داعمة للممارسات الفضلى الصديقة للبيئية، بما فيها مشاريع الطاقات المتجددة أو البديلة.

استقبال رئيس المجلس الوطني لجمهورية سلوفينيا.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، يومه الثلاثاء 24 أكتوبر 2017 بمقر المجلس، رئيس المجلس الوطني لجمهورية سلوفينيا، السيد Mitja BERVAR و الذي يقوم بزيارة عمل للمملكة المغربية على رأس وفد بدعوة من رئاسة مجلس المستشارين.

خلال هذا اللقاء، أبرز رئيس المجلس مستوى العلاقات الثنائية المتميزة التي تربط بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا، داعيا إلى استثمار كل المؤهلات التي يزخر بها البلدان، والإمكانيات التي يتيحها الموقع الجيو استراتيجي الهام، للمغرب كبوابة نحو افريقيا، وسلوفينيا داخل منطقة غرب البلقان، وذلك من أجل بناء شراكة نموذجية بينهما.

واستحضر السيد الرئيس، في كلمته، البعد والخيار الاستراتيجي الذي رسمه المغرب من أجل تنويع شراكاته وفق رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وإرادة جلالته لتعميق وتنويع العلاقات، رغبة في الانفتاح وتطوير التبادلات الإنسانية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

وشدد السيد الرئيس على أهمية تقوية التعاون المؤسساتي البرلماني من خلال برامج عمل ملموسة، وكذا دور برلمانيي البلدين في تعزيز وتوطيد علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين لتشمل كافة المجالات.

وفي هذا السياق، دعا السيد الرئيس إلى تشكيل لجنة برلمانية مشتركة لممثلي المقاولات بكل من مجلس المستشارين المغربي والمجلس الوطني السلوفيني، بحكم التشابه في تركيبة المجلسين، كآلية لاستكشاف فرص العمل المشترك والإمكانيات الواعدة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة.

وثمن السيد رئيس المجلس قرار جمهورية سلوفينيا بفتح سفارتها بالرباط، معتبرا أن هذا القرار سيكون داعما للثقة بين البلدين في فتح آفاق واسعة للعمل المشترك.

من جهته، قال رئيس المجلس الوطني لجمهورية سلوفينيا إن هناك إمكانيات كبيرة لدعم دينامية التعاون القائم بين البلدين ليشمل مختلف المجالات، وخصوصا في الجانب الاقتصادي، مضيفا أن الموقع الجيو استراتيجي للبلدين يساعد على إقامة مثل هذه الشراكة النموذجية بين البلدين.

وأشاد المسؤول السلوفيني بحدث التوقيع على مذكرة تفاهم بين المجلس الوطني السلوفيني ومجلس المستشارين المغربي، معتبرا أن هذه المبادرة ستفتح آفاقا واعدة للتعاون بين برلماني البلدين.

هذا ورحب رئيس المجلس الوطني لجمهورية سلوفينيا باقتراح رئيس مجلس المستشارين بخلق لجنة مشتركة تضم ممثلي المقاولات بالمجلسين، اعتبارا لأهميتها في المساهمة في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ونوه الوفد السلوفيني بالأمن والاستقرار الذي يتمتع به المغرب بالمنطقة، وبالجهود الكبيرة التي يبذلها كل من المغرب وسلوفينيا في مجال حفظ الأمن والسلم الدوليين ومحاربة الإرهاب.

حضر اللقاء، السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول لرئيس المجلس، والسيد عبد الوهاب بلفقيه رئيس مجموعة الصداقة المغربية ـ السلوفينية بمجلس المستشارين، والسيد رشيد المنياري محاسب المجلس، والسيدان محمد عدال وأحمد تويزي أمينا المجلس، فضلا عن سفير جمهورية سلوفينيا لدى المملكة المغربية والمقيم بباريس.

استقبال وزير العدل بجمهورية النمسا.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، وزير العدل بجمهورية النمسا، السيد Wolfgang Brandstetterوالوفد المرافق له، وذلك يوم الإثنين 23 أكتوبر 2017 بمقر المجلس.

خلال هذا اللقاء، أعرب السيد الرئيس عن اعتزازه القوي بمستوى العلاقات التي تربط بين المملكة المغربية وجمهورية النمسا الضاربة في عمق التاريخ، داعيا إلى استثمارها لإعطاء دفعة جديدة لمسار العلاقات المغربية ـ النمساوية.

وأبرز السيد الرئيس الدور الاستراتيجي الذي يلعبه المغرب على مستوى المنطقة، كبوابة نحو افريقيا التي يعد الشريك التجاري الثاني على مستوى القارة والشريك الأول على مستوى دول غرب افريقيا، مذكرا بـ"الوضع المتقدم" الذي يحظى به من لدن الإتحاد الأوروبي، وصفة "الشريك من أجل الديمقراطية" التي يتمتع بها لدى الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.

واستعرض السيد الرئيس خصائص الدينامية الإصلاحية التي يعيشها المغرب، كورش إصلاحي كبير تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، مبرزا ما تحقق في دستور 2011 على مستوى منظومة العدالة، والحقوق والحريات، والديمقراطية التشاركية، والمساواة بين الرجال والنساء...

ولم يفت السيد رئيس مجلس المستشارين دعوة النمسا ـ وهي مقبلة على ترؤس الإتحاد الأوربي خلال العام القادم ـ وضع حد للتلاعبات في المساعدات الإنسانية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي للمغاربة بمخيمات تندوف، لاسيما وأن هذه المساعدات هي مقتطعة من ضرائب المواطنين الأوروبيين، وتستغل من قبل جماعة البوليساريو لغير الأهداف الإنسانية الموجهة إليها.

كما تساءل السيد الرئيس، في نفس السياق، عن خلفيات رفض الجزائر والبوليساريو لإحصاء ساكنة تندوف.

من جهته، ثمن وزير العدل بجمهورية النمسا مستوى علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين، معتبرا أن المغرب يعد شريكا متميزا لبلاده على مستوى المنطقة، وذلك لما يحظى به من ثقة لدى شركائه الأوروبيين.

كما أبدى الوزير النمساوي إعجابه القوي بطبيعة الإصلاحات التي تعرفها المملكة المغربية وخصوصا منها تلك التي شهدها مجال العدالة.

وفي الختام استعرض السيد الوزير مجمل التحديات المشتركة التي يواجهها البلدان في ما يتعلق بالتهديدات الإرهابية.. واعدا بدعم مستوى الشراكة الأوروبية ـ المغربية، والدفع بها على كافة المستويات عند ترؤس بلاده للإتحاد الأوروبي.

حضر اللقاء، السيد حميد كوسكوس الخليفة الثالث لرئيس المجلس، والسيد رشيد المنياري محاسب المجلس، والسيدان أحمد تويزي ومحمد عدال أمينا المجلس، فضلا عن سفير النمسا المعتمد لدى المملكة المغربية.

استقبال وزير العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان بتونس.

استقبل رئيس مجلس المستشارين، السيد حكيم بن شماش، وزير العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بجمهورية تونس الشقيقة، السيد مهدي بن غربية والوفد المرافق له، وذلك يوم الإثنين 23 أكتوبر 2017 بمقر المجلس.

خلال هذا اللقاء، عبر السيد رئيس المجلس عن اعتزازه القوي بمستوى العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين على كافة المستويات، والتي توطدت أكثر بعد الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى جمهورية تونس في أواخر شهر ماي 2014، والآفاق الواعدة التي فتحتها في مسار العلاقات المتميزة بين البلدين اللذين تجمعهما قواسم كثيرة وطموح مشترك.

وأبرز السيد الرئيس أوجه التشابه بين المغرب وتونس كنموذجين على مستوى الإصلاحات الداعمة لتعزيز البناء الديمقراطي المؤسساتي، وترسيخ مقومات دولة الحق والقانون، بفضل إصرار شعبيها وإرادة قيادتيهما.

ودعا السيد الرئيس إلى التفكير في خلق آليات مشتركة من أجل الارتقاء بعلاقتنا الاقتصادية إلى مستوى العلاقات السياسية المتميزة.

واستعرض السيد الرئيس أهم المكتسبات التي جاء بها دستور 2011 على مستوى فصل السلط وتوازنها، وتأكيد الاختيار الديمقراطي كخيار ثابت، وتوسيع فضاء الحقوق والحريات، وترسيخ مبدأ استقلال القضاء والارتقاء به إلى سلطة مستقلة، وتدعيم الديمقراطية المواطنة والتشاركية...

وفي هذا السياق، أكد السيد الرئيس على أهمية دور برلماني البلدين في تدعيم وتوطيد هذه العلاقات لتشمل كافة المجالات، وكذا مواجهة التحديات التي تهدد أمن واستقرار المنطقة.

واستغرب السيد رئيس مجلس المستشارين من التصريحات الغريبة الصادرة عن وزير الخارجية الجزائري المعاكسة لتوجه المغرب الذي مافتئ يقدم باستمرار نموذجا في حسن الجوار، ويمد يد التعاون من أجل مواجهة التحديات المشتركة استجابة لتطلعات الشعوب المغاربية في الرخاء والازدهار والعيش الكريم.

وفي هذا الإطار، جدد السيد الرئيس التنويه بالموقف الثابت لجمهورية تونس الداعم للوحدة الترابية للمملكة المغربية، مؤكدا في نفس السياق أن مقترح الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية للمملكة يعد الحل الأمثل لإنهاء النزاع الإقليمي المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية، وبناء اتحاد مغاربي قوي بدوله الخمس، وفاعل، قادر على مواجهة التحديات جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط.

من جهته، أشاد وزير العلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان بجمهورية تونس بمتانة وعمق الروابط التي تجمع بين البلدين، وتميزها على كافة المستويات، مبرزا أهمية الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى بلاده، والتفاعل الإيجابي الذي تركته لدى عموم الشعب التونسي.

وبدوره دعا المسؤول التونسي إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين لترقى إلى مستوى متقدم، مؤكدا على دور القطاع الخاص كقاطرة لتطوير هذه العلاقات بما يتماشى مع طموح البلدين والشعبين الشقيقين، وكذا ارداتهما في بناء شراكة اقتصادية نموذجية بالمنطقة.

واستعرض الوزير التونسي أبرز المكتسبات التي جاء بها دستور بلاده سنة 2014 على مستوى الحقوق والحريات، والديمقراطية التشاركية، واللامركزية...

ولم يفت الجانبين، خلال هذا اللقاء، التأكيد على ضرورة تقوية التنسيق والتشاور بين البلدين من أجل اعتماد مقاربة موحدة للعمل المغاربي المشترك على اعتبار أن الاتحاد المغاربي هو خيار لا محيد منه في عالم سمته العولمة والتكتلات.

حضر اللقاء، السيد عبد الصمد قيوح، الخليفة الأول لرئيس المجلس، والسيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس، والسيدان رشيد المنياري وعبد الوهاب بلفقيه، محاسبا المجلس، والسيد أحمد تويزي أمين المجلس، فضلا عن سفير تونس المعتمد لدى المملكة المغربية.

تنظيم اجتماع برلماني إفريقي تشاوري حول "المناخ والتنمية المستدامة، من الاتفاقيات إلى التفعيل : رؤية البرلمانيين الأفارقة".

احتضن البرلمان المغربي بمجلسيه اجتماعا برلمانيا إفريقياً تشاوريا حول **"المناخ والتنمية المستدامة، من الاتفاقيات إلى التفعيل : رؤية البرلمانيين الأفارقة"**، وذلك يوم الجمعة 27 أكتوبر 2017 بمقر البرلمان.

ويأتي هذا اللقاء في إطار التنسيق والإعداد لقمة كوب 23 التي ستحتضنها مدينة "بون" شهر نونبر 2017، ويهدف إلى تعزيز مشاركة البرلمانات والبرلمانيين الأفارقة في المحافل الدولية للدفاع عن المصالح الإستراتيجية لبلدان القارة، وتقديم المقترحات ونشر الممارسات الوطنية الجيدة وتنبيه الرأي العام، ومناقشة قضايا مطروحة من قبيل مساهمة البرلمانيين في تنفيذ الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، والتحديات التي تواجه البرلمانات والبرلمانيين لتحسين أداء مهامهم. كما يهدف إلى تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى بهدف التأثير على مسار المفاوضات في مؤتمرات الأطراف وفي الاجتماعات الثنائية مع الدول.

وقد عرف هذا اللقاء مشاركة منظمات برلمانية إفريقية قارية وجهوية منها على الخصوص الاتحاد البرلماني الإفريقي، وبرلمان عموم إفريقيا، والجمعية البرلمانية للمجموعة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا، بالإضافة لعدد من البرلمانات الوطنية الإفريقية.

وتميزت أشغال هذا الاجتماع بالمداخلات التي ألقاها كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ورئيس مؤتمر الأطراف (كوب 22)، ورئيس الاتحاد البرلماني الإفريقي، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، فضلا عن مداخلات رؤساء البرلمانات الجهوية والإقليمية والوطنية المشاركة.

وتوج الاجتماع البرلماني الإفريقي التشاوري بالمصادقة على بيان الرباط الذي سيشكل أرضية للترافع من أجل مصالح القارة الإفريقية التي تعاني من تأثيرات الاختلالات المناخية.

يذكر أن البرلمان المغربي نظم لقاء تشاوريا مماثلا بمناسبة قمة كوب 22 للتغييرات المناخية التي احتضنتها مدينة مراكش سنة 2016.

ورشات موضوعاتية تحضيرية لأشغال النسخة الثانية للملتقى البرلماني للجهات.

تنفيذا لخطة عمل المجلس برسم الفترة 2016-2018 وتفاعلا مع مضامين الخطاب الملكي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 2017-2018، نظم مجلس المستشارين الورشات الموضوعاتية التحضيرية لأشغال النسخة الثانية من لملتقى البرلماني للجهات، وذلك يومي 25 و 26 أكتوبر 2017.

وقد انكب المشاركون في هذه الورشات على دراسة المواضيع التالية:

- التنظيم الإداري للجهات.
- برمجة التنمية الجهوية(مخططات التنمية الجهوية وتصاميم إعداد التراب).
- تمويل الجهوية.

ويأتي تنظيم هذه الورشات الموضوعاتية التحضيرية في سياق الإعداد للنسخة الثانية للملتقى البرلماني للجهات الذي سينظمه مجلس المستشارين بشراكة مع المجالس الجهوية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وجمعية رؤساء مجالس الجهات، والجمعية المغربية لرؤساء الجماعات، وبدعم من مؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، وذلك أواسط شهر نونبر المقبل.

- **فريق العدالة والتنمية ينظم يوما دراسيا حول موضوع:**

"قراءة في مشروع القانون التنظيمي رقم 86. 15
المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون"

تحسبا لشروع مجلس المستشارين خلال الدورة التشريعية الحالية في دراسة مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون والذي سبق لمجلس النواب أن تدارسه وصادق عليه، بادر فريق العدالة والتنمية بالمجلس، بتنسيق مع منتدى الكرامة لحقوق الإنسان والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، إلى تنظيم يوم دراسي حول موضوع: "قراءة في مشروع القانون التنظيمي رقم 15.86 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون" ، وذلك يوم الأربعاء 25 أكتوبر 2017 بمقر المجلس.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية لهذا اليوم الدراسي بالكلمات الهامة التي ألقاها كل من رئيس الفريق السيد نبيل الشيخي والسيد حكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين والسيد محمد أوجار وزير العدل، فضلا عن تدخل كل من رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان ورئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان.

وحسب الأرضية التي أعدها الفريق في هذا الصدد، فإن الغاية من تنظيم هذا النشاط العلمي هي الوقوف بشكل أكبر على تفاصيل مشروع القانون التنظيمي 86.15 ومحاولة الإجابة على بعض الأسئلة الجوهرية التي يعتقد الفريق أنها تمثل مدخلا أساسيا لفهم ولتطوير هذا المشروع، من بينها على وجه الخصوص:

- كيف أسس المشرع المغربي لآلية الدفع بعدم دستورية القوانين؟ وماهي المقاصد الكبرى من إرساء هذا النوع من الرقابة اللاحقة في منظومتنا القانونية؟
- ماهو نطاق الحقوق والحريات التي يحيل عليها الفصل 133؟ هل يتعلق الأمر حصريا بما يتضمنه الدستور أم يتجاوزه إلى غيرها من الحقوق والحريات؟

- كيف ستساهم الآلية الجديدة في إثارة الرقابة على دستورية القوانين في تعزيز المنظومة الحقوقية في بلادنا ؟
- ما طبيعة أطراف الدعوى الذين يحق لهم إثارة الدفع بعدم دستورية قانون ؟

- هل نظام القبول الذي اعتمده المشروع في هو الأنسب في تنزيل هذا المقتضى الدستوري ؟
- ما هي الكيفية التي ستمكن من التوفيق بين اعتماد نظام للتصفية من جهة وضمان ممارسة هذا الحق وتحقيق النجاعة القضائية من جهة أخرى ؟
- هل إناطة اختصاص النظر في جدية الدفع بمحكمة النقض هو الخيار الأنسب أم هناك خيارات أخرى أكثر ملائمة ؟
- ما هي الضمانات الواجب إقرارها لتأطير اختصاص محكمة النقض في هذا الباب لتجنب تقويض عمل المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالرقابة اللاحقة على دستورية القوانين في حالة القرار بعدم جدية الدفع ؟
- ثم ما هي العناصر التي يمكن أن تستند عليها محكمة النقض في فحص الجدية ؟
- إلى أي حد تتماشى الإجراءات والشروط المقررة في مشروع القانون التنظيمي مع مطالب تيسير ولوج الأطراف إلى القضاء الدستوري ؟

ومن أجل الإلمام بمختلف هذه التساؤلات توزعت أشغال اليوم الدراسي حول مواضيع قدم أساتذة جامعيون ومحامون عروضا حولها تلتها مناقشة، وهي كالتالي:

← قراءة في مشروع القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون؛

← الدفع بعدم الدستورية: تأملات في الحالة المغربية؛

← المحكمة الدستورية بين إحالة القانون والدفع بعدم دستوريته؛

← دور الدفاع في مسطرة الدفع كوسيلة للبناء الديمقراطي من خلال إعمال القانون.

بلاغ مشترك صادر عقب اجتماع لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان.

عقدت لجنة التنسيق بين مجلسي البرلمان يوم الاثنين 23 أكتوبر 2017 برئاسة السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب والسيد عبد الحكيم بنشماش رئيس مجلس المستشارين، اجتماعا خصصته لمناقشة مضامين الخطاب الملكي السامي الذي ألقاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2017، والخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية بتاريخ 13 أكتوبر 2017، وذلك بغية إيجاد أفضل السبل للتفاعل مع ما جاء في الخطابين الساميين من قضايا ملحة تَشْغَل المواطنين وترهن واقعهم، وما حملاه من دعواتٍ صريحةٍ لإحداثِ مراجعاتٍ عميقة وتغيير للمقاربات المعتمدة في مواجهة اشكالات التنمية الوطنية؛

واستلهاما لرُوح الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2017؛

واستنارة بتوجيهات الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح السنة التشريعية الثانية من الولاية الحالية بتاريخ 13 أكتوبر 2017؛

وإيمانا بالواجب الدستوري المنوط به، فإن **البرلمان المغربي يؤكد على** :

- تثمينه واستيعابه للمضامين العميقة للخطابين الملكيين الساميين؛
- استعداده لإحداث قطائع خلاقة وإدخال ما ينبغي من مراجعاتٍ على أساليب العمل وصيغ التعاطي مع القضايا المصيرية للشعب المغربي وفق المنظور الملكي؛
- إيلاء الأولوية القصوى للقضايا التي تضمنها الخطابان الساميان، وفي مقدمتها موضوع النموذج التنموي، والدفع بمسلسل الجهوية المتقدمة وإدماج الشباب المغربي؛
- المبادرة بروح المسؤولية في ابتكار واقتراح وبلورة نموذج تنموي وطني جديد يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والمجتمعية الكبرى التي تعرفها بلادنا؛
- عزمه خلال أقرب الآجال اعتماد برنامج عمل تفاعلي واضح مع الخطابين الملكيين، مدقق في الزمان يستند إلى الوظائف التشريعية والرقابية والدبلوماسية المخولة للمجلسين برسم دستور 2011، ومدعوم بالأنشطة الإشعاعية الضرورية، تتمثل معالمه الأساسية في:

- **بلورة مقترحات قوانين، وتقديم تعديلات على المشاريع المعروضة على المؤسسة** تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والمجتمعية المستجدة، وتصب في اتجاه تطوير ودعم النموذج التنموي؛
- **تعزيز الدور الرقابي والتقييمي** للمجلسين بما يضمن التتبع الفعلي للعمل الحكومي في مجال إنجاز الأوراش التنموية المعتمدة؛
- **مواصلة الارتقاء بالدبلوماسية البرلمانية**، وذلك بمواصلة الحضور والمشاركة واحتضان الفعاليات الدولية والإقليمية، مع مضاعفة الجهود ومواصلة العمل من أجل تحقيق دبلوماسية برلمانية مبادرة، يقظة، استباقية، فعالة، متكاملة ومتناسقة مع العمل الدبلوماسي لجميع الفاعلين، ومتعددة الأبعاد، انسجاما مع الأدوار الدستورية الموكولة للبرلمان، وترجمة لطموحاته في أن يكون فاعلا محوريا ضمن المنظومة الدبلوماسية الوطنية مع التأكيد على تعزيز وتطوير العلاقات مع الدول الإفريقية، في إطار منظور للتعاون جنوب- جنوب فعال وتضامني، ينطلق من منظور استراتيجي متجدد ومتكامل؛
- **تعزيز موقع البرلمان كفضاء حاضن للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي** عبر مواصلة احتضان الفعاليات الحوارية الوطنية والدولية التي من شأنها تسليط الضوء على القضايا الملحة للشعب المغربي وخاصة للفئات الهشة؛
- **الترصيد والتوثيق والنشر** من خلال تسهيل ولوج العموم إلى المعرفة البرلمانية وتوثيق المجهودات العلمية والفكرية للمؤسسة البرلمانية؛
- **تجويد العمل والحكامة البرلمانية** عبر تفعيل نظام المساعدة البرلمانية وتطوير "البرلمان الإلكتروني"، بالإضافة إلى وضع الإطار المؤسساتي الكفيل بتفعيل ممارسة الديمقراطية التشاركية في مجال اختصاص المجلسين.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: 537218319 (212+)
الفاكس: 537728134(212+)
البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com
العنوان الإلكتروني: www.Parlement.ma